

التحرز من السفسطة

قراءة في تلخيص السفسطة لابن رشد عن أرسطو

د. أحمد ميلاد حيدر

جامعة مصراتة - كلية الآداب

مقدمة:

يتناول هذا البحث عرضاً من كتاب السفسطة الذي ألفه أرسطو، ووضعه ضمن كتبه المنطقية التي جمعها ثلة من تلاميذه بعد وفاته، وأطلقوا عليه اسم الأركانون (Organon) التي تعني حسب اللسان اليوناني: الآلة أو الأداة التي تقوم العقل وتسدّد الإنسان نحو طريق الصواب هذا حسب علم المنطق في صورته المجملّة، أما في جانبه الخصوصي فقد ضمن أحد كتبه باسم السفسطة Sophist، وذلك بسبب اعتماد الخلل في مسالك موضوعات المنطق، خاصة في متعلقات الاستدلال، ومنطق البرهان، والقياس وأنواع وقوانينه، وهذا ما يعني أن السوفسطائيين، كانوا يعتمدون المغالطات والضلالات بغية الغلبة في مجادلاتهم ومحاوراتهم، وإفحام الخصم والفوز عليه بشتى الطرق، أهمها التلاعب بالألفاظ والتشديد بها، وعرض الحجج الواهية المستندة على المقدمات المشهورة والمظنونيات المحتملة نقيضها والناشئة عن تأثير العواطف والميل بسبب ما يمتلك هؤلاء من قدرة كلامية في أسلوب خطابي وقوة مجادلة ومحاور، لذا حذرنا أرسطو من تجنب خداعهم والتحرز من تضليل مغالطاتهم. وذلك بعد أن شرح منهجهم وأبان فيه عن مغالطاتهم ومكانها الواقعة في ضروب الاستدلال المختلفة الصورية منها وغير الصورية، أو ما هو كائن بواسطة البراهين الزائفة القائمة على المتقابلات بين القضايا إلى جانب الخطابة ذات الأسلوب البلاغي، والمهم عند هذه الطائفة الغلبة والفوز بالمضللّات لا بالحقائق.

وقبل اللوج في عرض الموضوع، كان ولا بد أن أحدد الآتي:

أ. مشكلة الدراسة: تبلورت هذه المشكلة في الصعوبة التي اعترضت الباحث من خلال قراءة تلخيص ابن رشد للسفسطة نظراً لما في النصوص الملخصة من اختصار وحذف

واقترض العبارة وسرعة اقتناص المعنى وتوظيفه في التراكيب والجمل. إلى جانب أن الملخص في ملخصة يسعى جاداً إلى ما تمكن أن يحققه من مجمل حاصله وإلى ما يؤول إليه النص إجمالاً.

ب. المنهج: من دافع حل مشكلة الدراسة نظر الباحث إلى التلخيص كنص مركب، وهذا ما دفعه إلى اعتماد منهج التحليل المعمول به غالباً في قراءة النصوص ابتداءً من تجزئة هذا المركب أو المعطي (النص) إلى عناصره المؤلفة منه، أي القضايا الكامنة تحت أضواء منطق اللغة، بغية توضيح العبارات اللغوية المشكلة لأجزاء الجملة أو الفقرة الواحدة داخل النص.

ج. أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى توضيح جوانب غير منطقية وغير عقلانية عرفت باسم الحكمة المضللة أو الحكمة المشاغبية سواء على مستوى الفلسفة أم على مستوى المنطق، التي اشتهر بها السوفسطائيون فتمعدوا المغالطات وشكوا في العقل وارتابوا في قدرته على إدراك الحقيقة، هذا من جانب، ومن جانب آخر ولتحقيق أغراضهم في الشك والارتياب وبث الضلالات بين عموم الناس انحرفوا عن جادة المنطق، ولم يلتزموا بقوانينه وأصوله، والسؤال: هل هؤلاء أو أمثالهم ما زالت له باقية إلى الآن؟

عرض الموضوع

1. التبكيتات السوفسطائية:

يطلق أرسطو والمناطق اسم التبكيتات⁽¹⁾ على دحض الأدلة بقوة البرهان والغلبة والفوز بالحجة، أما التبكيتات التي يستعملها السفسطائيون فهي تبكيتات غير منطقية تستند على الأدلة الضعيفة والقياسات العقيمة، ومن هنا اتجه هؤلاء إلى الغلبة والفوز بأساليب الملاذة والخصومة والتلاعب بالألفاظ جعل بعض الناس يظنون أنها ((تبكيتات حقيقة، وإنما هي مضللات))⁽²⁾ بغية المخادعة وإخفاء الحقيقة.

1- جاء في لسان العرب، لابن منظور في مادة (ب، ك، ت) بكت يبيكته بكتاً، بكتته: ضربه بالسيف والعصا، والتبكيت: كالتقريع والتعنيف ... وبكته بالحجة أي غلبه، مج. الأول، ص 238.

2- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة، تحقيق: محمد سالم سليم، دار الكتب - القاهرة، 1972، ص 1.

ما هو حقيقي صادق، وما هو زائف باطل، ثنائيان لا ينفك وجودهما في سائر الأشياء المتنفسة وغير المتنفسة⁽¹⁾ الحية والماتة مثل الذهب الحقيقي والذهب الزائف، العابد بالحقيقة ((ومن يظن أنه عابد وهو مرائي، ومنهم من هو جميل بالحقيقة ومنهم من يظن به أنه جميل لمكان الزي واللباس، وليس هو في الحقيقة جميلاً))⁽²⁾، إنها مجرد ظنون التبس فيها رجحان الرأي مع احتمال النقيض، وهذا ما يعني التوهم باستبدال الحقيقي بالزائف بغية التمحل والمماكره، وهذا ما وقع فيه القياس، فمنه ما هو قياس في الحقيقة فيه التزام بضرورة قوانينه المنتجة، ومنه ما هو زائف غير منتج، لذا فهو يوهم بأنه قياس وهو ليس بقياس بل إنه ضرب من القياس العقيم غير المنتج والمضلل يخفي على من لم يتعاط النظر في العقليات، ولم يجرب الأفاويل ويخبرها، ((يشبه الذي ينظر إلى الأشياء من بعيد))⁽³⁾، فيصدر عنها أحكامه العاجلة فيقع في الغلط، وكذلك الأمر في القياسات.

2. تعريف القياس:

كان ولا بد أن يعرف أرسطو القياس على ضربين الأول القياس بإطلاق، والثاني القياس المبكت، القياس الأول الذي جاء حسب شرح ابن رشد بأنه " قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد، لزم عنها بذاتها، لا بالعرض، شيء آخر غيرها اضطراباً"⁽⁴⁾، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه استدلالاً استنباطياً، بمعنى أنه قضايا وهذه القضايا هي أقوال تحمل الصدق والكذب على شكل قول -أي: لفظ مركب- قدم له بمقدمات معينة (أشياء) لا تقل على اثنين تلزم عنها بالضرورة شيء آخر غير تلك المقدمات أي ما يسمى بالنتيجة التي هي وليدة افتزان القضيتين أو المقدمتين، والمثال على هذا، قولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان فان، تكون النتيجة كل

1- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة، (مصدر سابق)، ص2.

2- نفسه، ص2.

3- نفسه، ص4.

4- نفسه، ص4.

إنسان فان، أي أن فناء الإنسان جاء استدلالاً على فناء الحيوان ضرورة* وهذا حسب ما أراد أرسطو من تعريف القياس بصورة مجملة.

أما تعريفه الثاني من القياس فقد خصه بالتبكيئات الحقيقة القائمة على الغلة بالحجة بين مخاطبين أو متحاورين، لذا أطلق عليه القياس المبكت، وعرفه بأنه ((القياس الذي يلزم عنه نتيجة هي نقيض النتيجة التي وضعها المخاطب))⁽¹⁾، ويقصد به قضايا إذا ما ركبت في قياس تسمى مقدمات، وعادة حسب القياس الحلمي تتكون من مقدمتين ونتيجة، بغية الاستدلال على صدق دعوى أو كذبها، بمعنى أن الدعوى هي قضية يراد بها الحاكم على إثبات أو إبطال الدعوى وكثيراً ما تكون هذه الدعوى محل إختلاف لا إتفاق ذات صورة جدلية، لذا اشترط أرسطو على المخاطب أن يلتزم بالمقدمات التي اعترف بها ((فيلزمه عن ذلك أن يكون الشيء بعينه موجوداً كذا وغير موجود كذا))⁽²⁾، وذلك حسب ما تقره النتيجة التي هي مناط الحكم والمنحدرة أصلاً من الإلتزام والإعتراف بما جاء في المقدمتين المعروضتين أمام المتحاورين. والمثال الآتي يوضح المقصد على هذا النحو، الدعوى: الخمر حلال أم حرام، وعليه يكون تركيب القضية كالآتي: الخمر مسكر (مقدمة أولى) كل مسكر حرام (مقدمة ثانية) إذن، الخمر حرام (نتيجة).

التحليل: الإلتزام والاعتراف بأن الخمر يذهب بعقل شاربه أو متعاطيه وهذا ما هو مذموم ومرفوض إخالقياً واجتماعياً، فهو حرام دينياً وعليه يكون الخمر حسب المشهورات ومنطق الاستقراء، وسيلة لفقدان العقل والهديان، إذن الخمر حرام، وهذا المطلوب إثباته اتساقاً مع ما التزم به المخاطب واعترف به.

* اكتفيت بتقديم فكرة عامة عن القياس الحلمي من الشكل الأول، ولم أتعرض لمكوناته وقوانينه لضيق المقام.

1- أبو الوليد بن رشد: تلخيصالسفسطة، (مصدر سابق) ص5.

2- نفسه، ص5.

3. الغلط والمغالطة:

الغلط ظاهرة ملازمة لطبيعة الإنسان فيما يقول وفيما يسلك، فلا ملامة ولا عدل لأنه خارج القصد والإرادة، وهذا يمكن أن يطلق عليه غلطاً بريئاً وعماماً بين بني البشر. أما الغلط الذي نقصده في هذا المقام هو ذلك الغلط المتعلق بعلم المنطق في ضروب الاستدلال وقواعده ومبادئه وقد يكون غلط غير مقصود أيضاً، نتيجة التسرع في إصدار الحكم والأحكام أو عدم الاكتراث بمراجعة القوانين والقواعد، وأنواع الحجج وطرق عرض البراهين، إلى جانب عدم الالتزام بالقواعد العامة للغة في معاني ألفاظها ودلالة تراكيبيها. أما الغلط المقصود فهو ضرب من المغالطة فهي مفاعله بين متخاطبين أو طرفين، يقصد أحدهما مغالطة الآخر، بمعنى تغليب مقصود بإرادة لإيقاع الخضم في الخطأ وتبكيته، وهذا ما يقصده أرسطو بالسفسطائية أو المغالطات كما أشرنا إليها آنفاً.

4. مكان المغالطات:

اهتمت المناطقة بالخطأ الذي يقع في ضروب الاستدلال على مستوى القياس أو البرهان، بوصفها أغلاطاً منطقية سواء كانت مقصودة أم غير مقصودة، فنجد: زين الدين التساوي (ت 540هـ) مثلاً حصر مجامع الغلط في طريقتين: طريق التصور (الحد والرسم)⁽¹⁾ وطريق التصديق (نظرية الحكم والبرهان)⁽²⁾، وهذا مما جعل المناطقة فيما بعد أن يصنفوا مسالك الغلط حسب علم المنطق إلى صنفين⁽³⁾، هما: مغالطات صورية، وهي موقوفة على متعلقات علم المنطق خاصة في قواعد وقوانين الاستدلالات المباشرة وغير المباشرة، إلى جانب ما يشمل عليها من استنباط واستقراء وتمثيل ... وهذا الصنف من المغالطات الصورية، سوف لن نتطرق إليه

1- ينظر: البصائر النصرية، زين الدين التساوي، تحقيق: رفيق العجم، دار الفكر اللبنانية - بيروت ط1، 1993، ص89.

2- نفسه، ص277.

3- د. محمد أحمد الرياقوسي، التعريف بالمنطق الأرسطي، دار الثقافة - القاهرة (د. ت) ص360.

ضمن هذه الورقة البحثية نظراً لطول مسلكه ودقة قوانينه المنطقية الصارمة، إذ أن الاختصار غير مجد فيه، وأمره يطول بين طيات هذه الورقة.

أما الصنف الثاني، وهو الخاص بالمغالطات غير الصورية فهي التي تتعلق بمغالطات الغموض اللغوي، سواء في غموض العبارات والتراكيب التي صيغت فيها الاستدلالات أم ما يتعلق بالأخطاء النحوية، إلى جانب تحديد معاني الألفاظ ودلالات التراكيب، إذا أن اللغة هي الوحيدة المخول إليها التعبير عن الفكر، وهذا ما جعل وشائج القربي وثيقة بين اللغة والمنطق، فاللغة تمثلت في القواعد العامة للنحو، والمنطق تمثل في القواعد الخاصة بالاستدلالات فالأمر قد يشبه بينهما ((فيصبح موضوع العلمين واحداً من حيث إن النحو يبحث في اللغة المعبرة عن الفكر، والمنطق يبحث في الفكر المعبر عنه باللغة))⁽¹⁾ وكلاهما يحتمل الغلط فيهما وهذا الصنف من المغالطات هو المعقود عليه البحث في هذه الورقة.

بما أن المغالطات هي في جوهرها تظليلات مقصودة لغرض طمس الحقيقة والتناهي عنها. لذا تعددت مسالك المغالطات وأنواعها وتداخلت فيما بينها بحيث صعب تقسيمها وحصر أعدادها وتصنيف أغراضها ومقاصدها، وكلها تتمحور حول التبيكات المظلمة أي غير الحقيقية، لذا نجد أرسطو حصر هذه التبيكات في مجالين ((الأول، تبيكات داخل القول، والثاني تبيكات خارج القول))⁽²⁾. بمعنى أن الأول يكون في الكلمة، والثاني يكون خارجاً عن الكلمة وكلاهما يتعلق بالمغالطات اللغوية والتي حصرناها سابقاً في المغالطات غير الصورية.

يرى أرسطو أن أشهر أسباب المغالطات أو التبيكات المضللة ((هو ما يعرض للمعاني من قبل الألفاظ))⁽³⁾، وذلك أنه من المستحيل أن تكون مخاطبة بدون ألفاظ. وعليه تكون الألفاظ هي الأوعية الحاوية على المعاني أي أن الألفاظ هي التي أقيمت مقام المعاني، ومثار الغلط يكون في الألفاظ أو في كليهما معاً.

1- عبدالرحمن بدوي، المنطق الصوري والرياضي، وكالة المطبوعات - الكويت، ط: 5، ص 32.

2- ينظر: المنطق الصوري والرياضي، عبدالرحمن بدوي، (مرجع سابق) ص 242.

3- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة، (مصدر سابق) ص 5.

يبدأ أرسطو حسب تلخيص ابن رشد بشرح الغلط الذي يقع في الألفاظ، وسببه الوهم الذي يقع فيه المخاطب، ذلك أنه ((فأهم ما يعرض في الألفاظ أنه يعرض في المعاني))⁽¹⁾ ومناطق التوهم هو أن المتكلم يأتي بالألفاظ والأسماء وقيمها مقام الأشياء أو الأمور كدلائل عليها، أي بدل أن تكون العناية بالمعاني، يتجه الوهم بالذهن على التعامل بالألفاظ الخلو من المعاني، وكأن اللفظ لا ينطوي على أي معنى، فهو مجرد صوت يلفظه الإنسان ويعني به شيئاً ما، فلفظ "شجرة" مثلاً لا يعني سواء أنه نوع من النبات منتصب على الأرض؛ لذا تحل الصورة المادية الحسية في لفظ شجرة محل الصورة الذهنية المعنوية لهذا اللفظ أي أن الحسي يحل محل المعني.

هذا الغلط الذي سببه إقامة الألفاظ أو الأسماء مقام المعاني جاء حسب رأي أرسطو من طبيعة الألفاظ ذاتها، وأهمها:

أ. الألفاظ ليست على شرح أو نضد واحد من حيث دلالتها على المعاني.

ب. الألفاظ محدودة ومتناهية، وهذا على خلاف المعاني اللامحدودة واللامتناهية.

ج. لا تتعدد الألفاظ وتتساوي بتعدد المعاني وتساويها.

د. تختلف دلالة الألفاظ من صناعة إلى أخرى، ومن فن إلى آخر⁽²⁾.

ثم يعلق أرسطو وينوه للذي ((لم تكون عنده معرفة بطبائع الألفاظ، فهو جدير أن يلغظ إن هو تكلم بشيء وأن هو أيضاً سمعه))⁽³⁾. هذا الغلط قد يكون غير مقصود من المتكلم والسامع جراء الجهل بهذه الطبائع، فيكون في هذه الحالة ينصبه السوفسطائيون طُعماً يصطادون به السامعين، لكي يوهومهم بأنهم حكماء من غير أن يكونوا كذلك في الحقيقة، إنما

1- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة، ص5.

2- ينظر: كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، لأبي نصر الفارابي تحقيق محسن مهدي، دار المشرف - بيروت، ط:2، (د. ت)، ص53.

3- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة، ص7.

حكمة مرائية، ولكن ((عمل الحكيم بالحقيقة هو أن يكون، إذا قال، قال صواباً وإذا سمع كلام غيره ميز الكذب منه من الصواب))⁽¹⁾.

خصلتان موجودتان في الحكيم بالحقيقة، أحدهما في ما يقوله والأخرى فيما يسمعه.

5. أجناس المخاطبات:

قبل أن يتناول أرسطو عرض التبكيتات أو الأغاليط في القول، والأخرى التي هي خارج القول، أي الأغاليط اللفظية والأغاليط المعنوية، يبدأ بوضع مقدمة يرى أنها ضرورية، بغية تحديد أجناس أو أصناف المخاطبات التي يتعاطاها علماء المنطق، بوصفها مناهج تخص ضروب الاستدلالات المنطقية، لأن الأصل في التبكيتات أن تكون تبكيتات حقيقة وتكون الغلبة فيها بالحجة القاطعة أو الدليل القائم، لا بالتضليل والتشنيع والفوز الكاذب.

حسب ما أشرنا إليه أعلاه، يصنف أرسطو المخاطبات إلى أربعة أجناس، وهي:

أ. المخاطبة البرهانية، ب. المخاطبة الجدلية، ج. المخاطبة الخطبية، د. المخاطبة

السفسطائية.

وهذه الأخيرة، أي: السفسطائية، أشار إليها أرسطو بأنها جنس من الكلام موجود ومبثوث بين هؤلاء، وله صفتان: الأولى، في حالة استعمال أصحابها لها تشبهوا بالحكماء من غير أن يكونوا كذلك أطلق عليهم سوفسطائيين ونفس المخاطبة إذا تشبهوا بها الجدليون سميت مشاغبة، وعلى هذا صنف هذه المخاطبة إلى صنفين: سوفسطائيون يتظاهرون بالحكمة على مستوى الفلسفة والتشبهت بالمغالطات على مستوى المنطق، أما الصنف الآخر أطلق عليهم اسم المشاغبين وذلك بإثارة الجلبة واللغظ على المستويين الفلسفي والمنطقي.

أما بخصوص بقية أجناس المخاطبات يعرضها ابن رشد حسب تلخيصه بعرض موجز نذكر منها جانباً، لأهميتها في عرض الموضوع.

أ. **المخاطبة البرهانية:** عملية استدلالية تهدف إلى تأكيد صدق أو كذب أطروحة على المستوى الفلسفي، صح أو خطأ على مستوى القضايا المنطقية، وحق وباطل على مستوى

1- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة، ص9.

العقيدة والشريعة ... وهذه المستويات هي الاستدلالات التي يبني عليها البرهان، أما الاستدلالات في ذاتها فهي تلك التي تترتب فيها القضايا منطقياً وتسمى في هذا الحال حججاً ويفترض فيها أن تكون صادقة صدقاً يقينياً ينتفي فيه الشك وإمكانية الشك، وهذا يعني البرهان في حالة صدق القضية، أما في حالة البرهان الذي يقيم كذب أو فساد القضية يسمى تفنيدياً أو دحضاً.

يضع أرسطو حسب التلخيص شروطاً للمخاطبة البرهانية منها:

- 1- أن تكون المبادئ الأولى الخاصة بكل علم، أي البديهيات مثل: مبادئ عدم التناقض، والثالث المرفوع، والعلية.
- 2- مقدمات تسمى أصولاً موضوعة، فهي بمثابة مسلمات مثل: مسلمة التوازي (الخطان المتوازيان لا يلتقيان)، و((تكون بين عالم ومتعلم بشأن أن يقبل ما يلقي إليه المعلم لا أن يفكر فيما يبطل به قول المعلم))⁽¹⁾. لأن المسلمات قابلة للإبطال والعناد أيضاً، فالمتعلم يعسر عليه كشق ما يلتزم عن هذه المسلمات في بادئ الأمر، وسوف يكتشفها في آخر الأمر.
- ب. **المخاطبة الجدلية:** يشير ابن رشد في شرحه لكتاب (طويقي) لأرسطو أن ((اسم الجدل عند الجمهور إنما يدل على مخاطبة بين اثنين يقصد كل واحد منهما غلبة صاحبه بأي نوع اتفق من الأفاويل))⁽²⁾، وهذا ما يعني أن الجدل فن النقاش والتحاوّر بطريقة الأسئلة والأجوبة في محاولة لتصنيف أو تقسيم المفاهيم أو المعاني العامة، نحو: عدالة، حرية ... على جانب التعريفات التي تحدد لنا جواهر الأشياء، فحسب رأي أرسطو أن التعريف ((هو القضية التي تحدد لنا الصفات الجوهرية للشيء))⁽³⁾ أي: ماهية الشيء وكيانه، فالتصنيفات والتقسيمات إلى جانب التعريفات تعد محددات حسب منهج المخاطبة الجدلية، وقد تكون أيضاً مكامن

1- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة، ص 11.

2- ابن رشد، تلخيص منطق أرسطو، طويقي وسوفسطيقي (مجلد 6، 7) تحقيق د. جبرار جهامي، دار الفكر اللبناني - بيروت، ط، أولى 1992، ص 500.

3- إمام عبدالفتاح إمام، محاضرات في المنطق، دار الثقافة - القاهرة، 1992، ص 96.

للغلط والتغليط، جاء من الأمور المعنوية أو النظرية والأمور الحسية، فهذه الأخيرة يمكن أن نرصدها بالحواس ونحكم عليها، وبالتالي أيسر تصديقاً أو تكذيباً من الأمور المعنوية (النظرية) التي هي مقام التصورات أو الإدراكات الذهنية فهي قابلة للمعادنة كما هي قابلة للتشكيك فيها.

يشير ابن رشد في تلخيص كتاب الجدل (الطوبيقي⁽¹⁾) بقوله ((متى أردنا أن نقف على الحق في مطلوب ما أمكننا بهذه الصناعة (الجدل) أن نأتي في ذلك المطلوب بقياسين متناقضين أحدهما يثبت والآخر يبطله))⁽²⁾، بغية التمييز بين الجزء الصادق والجزء الكاذب في المتناقضين مثل: العالم محدود وغير محدود، والجسم متحرك وغير متحرك والفراغ في الكون موجود وغير موجود ... وتكون المجادلة في ضروب الألفاظ الدقيقة والمتناقضة في تحديد ما يثبت منها وما يبطل، فإذا أثبت طرف بطل الآخر، وهذا لن يتسنى إلا بفضل مطالب المقاييسات.

تنهض القياسات الجدلية على التقسيم والتصنيف والتعريف كما أشرنا آنفاً لتحديد المقومات والمدركات وفرزها إلى أجناس وأنواع وللوقوف على بنياتها المنطقية حسب منطق الكليات أو المحمولات الخمس⁽³⁾، والعلة من كل هذا هو أن ((القياس ينهض على مقدمات مشهورة أو مسلمة الغرض منها إلزام الخصم وإفحام من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان))⁽⁴⁾، والبرهان كما أشرنا يقوم على مقدمات أولية يقينية، ويكون الجدل قائماً على مقدمات ظنية لا يكون فيها الصدق ظاهراً ولا الكذب بائناً، ذلك أن مقدمات المخاطب تقوم على الأقوال العامة أو المشهورة التي هي عبارة عن قضايا وآراء أوجبها المجتمع وأقرها من نحو: العدل جميل، والكذب قبيح، والصدق فضيلة ... أو ما أوجبه الحس العام من نحو: الجسم

1- يقول الفارابي في كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق (م. سابق) إن لفظ الطوبيقا يعني المواضيع، وهي الأمكنة التي بها يتطرق في كل مسألة إلى انتزاع الحجج منها وإبطالها، ص105.

2- ابن رشد، تلخيص طوبيقي وسوفيطي (م. سابق) ص501.

3- المحمولات أو الكليات الخمس، هي: الجنس - النوع - الفصل - الخاصة - العرض العام.

4- د. جعفر آل ياسين، المنطق السنوي، دار الآفاق الجديد - بيروت ط: أولى 1983، ص105.

يسقط من أعلى إلى أسفل والشمس قرص له شروق وغروب، وعلى هذه المقومات يكون الجدل على حدي الصدق والكذب والحق والباطل والحسن والقيبح، فيعمل عليه السوفسطائيون لنصب الغلط والمغالطة لمن ليس له دربه وقوة مجادله.

ج. **المخاطبة الخطبية:** تأتي الخطابة في المحل الثاني بعد الجدل ميداناً يجول فيه السوفسطائيون بغية الغلط والتغليط استغلالاً لسداجة المستمعين وسرعة تأثرهم بسرد الأمثلة والأقويل الماثورة عن أسلافهم، إلى جانب استقراء الحوادث الاجتماعية وعرض محتوياتها الفكرية بأسلوب جذاب ومقنع.

بقول الفارابي في كتاب الألفاظ: إن الجزء السابع من منطق أرسطو أسماه " ريطوريقا" حسب اللسان اليوناني، ويعني عربياً " الخطبيات والبلاغيات" الذي " يشمل على ما به تلتئم الأشياء التي تسوق الذهن إلى التصديقات الخطبية"⁽¹⁾ أي دفع وقيادة العقل نحو التصديق فحسب، أو حسب ما أشار إليه الخوارزمي عند حديثه عن الريطوريقا أن أرسطو ((يتكلم فيه عن الأشياء المقنعة، ومعنى الإقناع أن يعقل نفس السامع الشيء بقول يصدق به، إن لم يكن ببرهان))⁽²⁾، ففي العادة أن يكون الإقناع ببرهان والمخاطبة الخطبية خارج الإقناع البرهاني أي أنه إقناع عاطفي لاغير، أي معنى إقناع وجداني لا عقلاني.

بمناسبة عرض المخاطبة الخطابية، يجدر بنا أن نشير إلى جانب عمل على ترعرع هذا الضرب من المخاطبة في بلاد اليونان عامة، وبين طبقة السوفسطائيين بصورة خاصة، وكان العامل السياسي هو من أهم العوامل الكامنة وراء ظاهرة أو نزعة السفسطة، تم كل هذا من خلال الأوضاع السياسية التي جرت معها انقلاباً في الحياة الاجتماعية في القرن الخامس (ق.م) في بلاد اليونان، فبعد أن كانت في هذه البلاد مدنا Polis تكون دويلات متفككة كل مدينة دولة قائمة بذاتها، ولكن مع هذا القرن (الخامس ق.م) تحولت بلاد اليونان إلى أمبراطورية، تحت زعامة رئيس الحزب الديمقراطي بيركليس Pericles⁽³⁾ (495-4299 ق.م) عمل هذا الحزب

1- أبو نصر الفارابي، كتاب الألفاظ (مرجع سابق) ص106.

2- الخوارزمي، مفاتيح العلوم، دار المشرف - بيروت (د.ت) ص177.

3- ينظر: طه حسين، نظام الإثنيين، دار المعارف - مصر 1963، ص43.

إلى انقلاب في الحياة السياسية والاجتماعية معاً. تمثل سياسياً في الديمقراطية الارستقراطية والحرية الفردية المتمثلة في حرية الفكر وحق التعبير عن الرأي.

أما من الناحية الاجتماعية، فقد كان الفرد لا مكانة له إلا داخل الجماعة، وهذه الجماعة بدورها لا مكانة ولا قرار لها إلا داخل نطاق الإنتماء تحت رابطة الدم ذات الأسر النبيلة، ولكن الذي حدث مع الديمقراطية والارستقراطية الجديدة انقلبت فيها الحياة السياسية والاجتماعية رأساً على عقب، وأصبح للفرد مكانة مرموقة مع ((الارستقراطية الجديدة التي لا تقوم على الدم، بل تقوم على العقل))⁽¹⁾، فتحوّلت بذلك القيادة من قيادة ارستقراطية أو نبالة الدم إلى ارستقراطية العقل والفكر والثقافة، أو بعبارة أخرى من فضيلة الدم إلى فضيلة العقل، وفضيلة المواطن الحر، لا فضيلة الطبقة الاجتماعية المنتمي إليها.

كان ولا بد لكي يتحقق التحول في الحياة الفكرية والوجدانية داخل المجتمعات اليونانية، أن ينهض به طائفة السوفسطائيين، وهم في الأصل ((معلمون يرحلون من مدينة إلى أخرى بحثاً عن جمهور من السامعين، يعلّمون تلاميذهم لقاء أجر مقرر، وفي خطب علنية أو في دروس خاصة، يعلمونهم الطرق القمينة بتغلب قضية على أخرى كائنة ما كانت))⁽²⁾، أي: أن المهم هو الإقناع والإفحام بمنأى عن الحقيقة، بواسطة المماحكة واللجاجة، وهذا لن يتسنى إلا باستغلال الخطابة نظراً لما تمثله الخطابة من قوة التأثير في الناس بعرض الأدلة وتبسيطها أمام عامة الناس بسعة الألفاظ وقوة المعاني لذا وضعها أرسطو ضمن المخاطبات التعليمية وأفراد لها جزءاً من منطقة.

يبدأ أرسطو في المقالة الأولى من كتاب الخطابة بوضع مقارنة بين الخطابة "ريطوريقا" والجدل "ديالكتيقا" بقوله: ((أن الريطريقة ترجع إلى علم الديالكتيقية، وكلتاهما توجد من أجل شيء واحد، ويشتركان في نحو من الأنحاء))⁽³⁾، أي أن الخطابة والجدل يتفقدان في أشياء ويختلفان في آخر. فاتفقهما إحداهما وضعاً من أجل شيء واحد هو الإقناع إلى جانب إحداهما

1- عبدالرحمن بدوي، ربيع الفكر اليوناني، النهضة المصرية - القاهرة 1969 ص 167.

2- أرسطوطاليس، الخطابة، تحقيق عبدالرحمن بدوري دار القلم - بيروت 1979 ص 3.

3- نفسه، ص 3.

يسعيان إلى عرض وتوظيف المقاييس لإثبات المتقابلين أو المتناقضين أو المتضادين، بمعنى أن السامع إذا اقتنع بإثبات جانب كان عليه بنفي الآخر منطقياً.

كذلك فإن الخطابة والجدل يتفقان فإنهما يتكلمان في جميع العلوم، فلا يمكن أن يتصور علما ما يخلو من هذين المخاطبتين بمعنى أن المعلم لا يخرج علمه إلا بشيء من الخطابة بغية بث الحماسة والتبيين بين طلابه إلى جانب الحوار والنقاش والجدل الحسن بينه وبينهم.

أما ما يخص الخلاف بين المخاطبتين، فالمخاطبة الجدلية الأصل فيها أن يكون بين اثنين متحاورين: يتبادلان الأسئلة والأجوبة، ولا يكون هذا إلا بشرط عرض قضية ملتبسة بتناقض أو تضاد، أي تقابل، أما الخطبية فلا تكون إلا أمام حشد من الناس أو أمام جماعة متعلمة.

وظف السوفسطائيون الخطابة والجدل بوصفهما أهم منفذ للفوز والنجاح المبني على فن الإقناع والتبكيكات المضللة فكلاهما يهدفان إلى الإقناع، والإقناع في ذاته ضرب من القياس عمدته الشهادات حسب الحس المشترك العام وما هو محمود من الأمور في الحياة الاجتماعية من نحو العطف على المسكين، ومناصرة الضعيف، وصلة الرحم ... لذا نجد أرسطو يعرف الخطابة بقوله: ((فالريطورية قوة تتكلف الإقناع الممكن من كل واحد من الأمور المفردة))⁽¹⁾.

ومقصده في غايته هذا القول، أن الخطابة ملكة يتم فعلها بالإرادة والقصد غايتها الإقناع بما يظن محموداً. أما الأمور المفردة فهذا ما تمتاز به الخطابة في تناولها لكل مناسبة مهما كانت، وهذا خلال الصنائع الأخرى، التي لا تتناول إلا ما هو تحتها أي حسب مجال تخصصها ((فالطب يعلم ويقنع في أنواع الصحة والمرض، والهندسة في الأشكال التي تحدث في الأجسام، والحساب في ضروب الأعداد ...))⁽²⁾. أما الخطابة فهي تغطي الكل بغية الإقناع في كل أمر كائناً ما كان.

1- أرسطوطاليس، الخطابة، تحقيق: عبدالرحمن بدوري، ص9.

2- نفسه، ص9.

كان غرض أرسطو في عرضه لأجناس المخاطبات الأربعة هو تبيان أصناف القياسات والأقاويل التي تتمحور في جملتها على خمسة أغراض هي: يقينية، وطنية، ومغلطة، ومقنعة، ومخيلة، هذا ما هو في ضروب المخاطبات والأقاويل، غير أن السوفسطائيين لهم أغراضهم ومقاصدهم في تطويع هذه الأغراض لترويج ضلالاتهم، يقول أرسطو: ((فهذه الأغراض الخمسة التي يؤمها السوفسطائيون))⁽¹⁾، ثم يشير إلى أكثرها مقصوداً عندهم ((هو التبكيث ثم يتلو ذلك التشنيع على المخاطب، ثم يتلو ذلك التشكيك، ثم يتلو ذلك استغلاق الكلام واستحالة، ثم يتلو ذلك سوجه إلى الهذر والتكلم بالهذيان))⁽²⁾ والمقصود بالتبكيث -حسب الاقتباس أعلاه- ليس هو الغلبة بالحجة والبرهان الذي محله اليقين بل الغلبة بالحجة الواهية. وأما التشنيع إثبات الأشياء الكاذبة وفرضها على المخاطب ولو قبحه وفضحه في رأيه واستهان بعقله، واستغلاق الكلام كأن يلغظ بلفظ غريب أو متنافر لا يستسيغه السمع أو أجني عن لغة الخطابة، فيكون بذلك الهذر والهذيان.

أ. مغالطات داخل القول:

أشرنا سابقاً إلى مكان المغالطات⁽³⁾ والأخطاء التي أهتم بها المنطقة على مستوى الاستدلالات والبراهين، ونخص في هذا المقام المغالطات المقصودة التي تتعلق بالغموض اللغوي من قبل الألفظ والمعاني فكل ما في المنطق من قياسات واستدلالات وأقاويل ومخاطبات برهانية كانت أو جدلية أو خطابية... كل هذا عمليات فكرية تقوم داخل الذهن ثم يأتي دور العقل في تكلف التعقل وإصدار أحكامه قبولاً أو رفضاً بواسطة اللغة ومن هنا تقرر صلة اللغة بالمنطق لدرجة أن صارت ((الأبحاث المنطقية بوصفها أبحاثاً من الأبحاث اللغوية))⁽⁴⁾ وعلى نفس النسق فإن الأبحاث اللغوية لا تنفك عن الأبحاث المنطقية بوصفها أبحاثاً في الفكر وفي التعبير

1- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة ص14.

2- ينظر: ص3 من هذا البحث.

3- نفسه، ص15.

4- د. محمد أحمد السرياقوسي، التعريف بالمنطق الأرسطي (مرجع سابق) ص18.

عنه و((أرسطو قد وصل إلى كثير من التصنيفات المنطقية بواسطة دراسته للغة ونحوها))⁽¹⁾، فاللغة من حيث أنها ظاهرة اجتماعية للتواصل ومن حيث هي ظاهرة معرفية ذات منحى علمي للفهم والتفهم والبيان والتبيين، إلى جانب أن لها مناهجها وقوانينها المحكومة، وعليه كانت دراسة أرسطو للغة تمهيداً لوضع منطقة الصوري، يتعامل فيه العقل بصور الفكر لا مادته، ومرجع هذا هو أن الألفاظ في بدء نشأتها تعبر عن أمور مادية حسية، إلا أن العقل جردها من مادتها وارتقى بها إلى صورة معنوية، أو حسب عبارة ابن الهيثم (ت 200هـ) في قوله: ((لا يوصل إلى الحق إلا من أراء يكون عنصرها الأمور الحسية وصورتها الأمور العقلية))⁽²⁾ أي تجريد الحسي للوصول به إلى ما هو عقلي، وهذا الأخير لن يتأتى إلا بنوع من التجريد والاستدلال. الألفاظ من حيث إنها فعل لساني تكون أصواتاً، ومن حيث إنها فعل ذهني تكون معان ثابتة في النفس، أما من حيث إنها فعل عقلي تكون مدركات لأنواعها وتقسيماتها ومشتقاتها وتراكيبها وقواعدها العامة هذه الأفعال هي القاعدة أو الأصل التي يؤسس عليها المنطق تصوراته وتصديقاته واستدلالاته لتحقيق الأحكام اليقينية الصادقة، أما السوفسطائيون ومعهم المشاغبون فإنهم استغلوا الألفاظ وأفعالها من أجل بث المغالطات وترويج الضلالات والشكوك.

يرى أرسطو أن التبيكيت والتغليط لا يكون إلا من قبل الألفاظ والمعاني والذي ((يكون من قبل الألفاظ من الخارج ومنه ما يكون من قبل المعاني))⁽³⁾، ومقصده من الخارج هي تلك الأصوات التي تتركب من بعض الحروف الهجائية التي يتلفظ بها المتكلم أثناء الكلام بغية الإفادة وقصد الحديث للسامع، أما ما يكون من قبل المعاني فهي فعل داخلي مضمور في الأذهان، وبذلك يتم التناسق بين اللفظ ودلالته المعنوية، إنها قسمة أو تصنيف يوجبها الحس المنطقي منعاً للتداخل والاضطراب بين المفاهيم.

1- عبدالرحمن بدوي، المنطق الصوري (مرجع سابق) ص33.

2- يوسف الصديق، المفاهيم والألفاظ، الدار العربية للكتاب- ليبيا، تونس، ط: الثانية (د.ت) ص19.

3- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة ص14.

يبدأ أرسطو حسب تلخيص ابن رشد يحصر أصناف المغالطات إلى ستة أصناف، وهي على النحو الآتي:

1. اشتراك اللفظ المفرد، 2. اشتراك التأليف، 3. الذي من قبل الأفراد، 4. من قبل القسمة، 5. اشتراك شكل الألفاظ، 6. من قبل الأعجام⁽¹⁾. كل هذه الأصناف جاءت عن طريق الاستقراء والقياس لغة ومنطقاً.

أما بخصوص اشتراك اللفظ هو التلفظ بكلمة لها عدة معانٍ حقيقية (في جوهرها) لا مجازية. وهذا الصنف من الاشتراك هو أقوى الأسباب المؤدية للغلط والتغليب. والمثال عليه حسب رأي أرسطو هو قول القائل: المتعلم عالم لأن المتعلم يعلم، والذي يعلم عالم إذن المتعلم عالم، ووجه المغالطة في هذا أن لفظ "يعلم" حدث اقتران بزمان مشترك صالح للحاضر والمستقبل، إلى جانب اشتراك اسم التعليم، فالعالم يتفهم ويجتهد ويستنبط بنفسه، والمتعلم يستفاد ويتعلم ويتلقى من غيره، فهذا القول يصدق على العالم في الحاضر بالفعل وعلى المتعلم في المستقبل⁽²⁾.

أما اشتراك التأليف فهو أصناف فقد يكون من قبل التقديم والتأخير وقد يقع بالقوة فيه إتهاماً أي: يريد القائل شيئاً فيذهب إليه وهو يريد غيره، والمثال عليه كمن يقول: الشريف هو العالم، إذا أراد أن العالم هو الشريف، فيوهم بتقديم الشريف وتأخير العالم، أن المحمول في هذا القول هو العالم والشريف هو الموضوع، والصحيح أن يقول: العالم الشريف فيكون العالم موضوعاً قابلاً لحمل الشرف عليه. بمعنى أن الشرف شرط محمول على العالم، وليس العالم شرطاً محمولاً على الشريف، فالكذب لا يمكن أن يتفرد إلا إذا كانت له ملامسة ما، مع الصدق، وهو ما حدث في مثال اشتراك التأليف أو التركيب. ونظراً لكثرة أصناف التراكيب نكتفي مع مثلين آخرين، الأول، الاشتراك التركيبي من قبل الإضافة، ومثاله: قول القائل، أعجبني ضرب زيد، فإنه يحتمل أن يكون زيد مضروباً وضارباً. والثاني: اشتراك التركيب من قبل الحذف والنقصان مثل ذلك أن

1- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة، ص15.

2- نفسه، ص16.

يقول القائل: إن الذي لا يمشي يستطيع يمشي، والذي لا يكتب يستطيع أن يكتب فهذا القول يكون صادقاً بوجود الفعل "يستطيع" ويكون كاذباً مغالطياً في حالة حذف هذه الفعل، فيتحول القول إلى: الذي ليس بماش ماش، والأمي الجاهل بالكتابة كاتب⁽¹⁾.

أما الذي من قبل الأفراد هو الذي يكون من قبل أفراد اللفظ المركب، مثل قول القائل سقراط عالم بالطب، فسقراط إذن عالم، وهذا يصدق من طرف أنه عالم بالطب، ولكن لا يصدق من أن سقراط عالم بإطلاق ((لأنه ليس يلزم إذن صدق القول المركب على شيء أن تصدق أجزاؤه مفردة على ذلك الشيء))⁽²⁾، فالعالم بالنسبة إلى شيء جزئي ليس هو العالم بإطلاق.

أما الصنف الرابع الذي يكون من قبل القسمة فهو أيضاً يتعلق بالأفراد والتركيب، فهو يكون صادقاً إذا حملت المفردة على أجزاء الشيء، وكذلك يكون صدق المفردة إذا حملت على الشيء بأسره، فهذا من طرف أما من طرف آخر فالحال يختلف، فإذا ركبت اللفظة المفردة بعضها إلى بعض، كذبت، فيوهم المغالط إنها إذا صدقت مفردة أنه يلزم أن تصدق مركبة، والمثال هو قسمة العدد "خمسة"، نقول الخمسة منها زوج، والخمسة منها فرد، فالخمسة إذن: زوج وفرد، فهذا يصدق في تجزئة الخمسة إذا قسمت، أي أن الزوجية والفردية يكون صدق كل واحد منهما على جزء من الخمسة، وتكذب إذا حملت اللفظة على كل الخمسة، فالخمسة ليس زوجاً وفرداً وإنما هي: زوجان وفرد أو زوج وثلاثة أفراد، أي منها ما هو زوج، ومنها ما هو فرد.

أما الموضوع من قبل الإعجام، فهو على صنفين، ما يكون من قبل النقط وعلامات الترقيم، ويكون هذا من قبل المكتوب فقط لا شأن لنا به، فالذي يخصنا في هذا المقام هو الصنف المتعلق بأمثلة تغيير المفهوم بتغيير الإعراب، وقد يدخل في ضمنه اشتراك شكل الألفاظ، ومثال تغيير الإعراب على ما قيل في: "لا يقتل قرشي صبراً" فإن "لا" في "لا يقتل" إذا رفعت دلت على معنى، إذا جزمتم دلت على معنى آخر، وهذا الصنف أهم محدد لعلاقة الألفاظ

1- ينظر: تلخيص السفسطة، ابن رشد، ص20.

2- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة، ص21.

بالمعاني وللوظائف النحوية في عمومها. وأما أمثلة اشتراك شكل الألفاظ مثل أن تكون صيغة لفظ المذكر هي نفس صيغة لفظ المؤنث مثل (ولد) (وقمر). أو مثل صيغة لفظ ملفوظ (المفعول) هي صيغة لفظ (الفاعل) مثل (عاصم) بمعنى معصوم، أو صيغة (المصدر) بمعنى صيغة (المفعول) مثل (لفظ) بمعنى (ملفوظ) و(أكل) بمعنى (مأكول)، ويترتب على كل هذا أوهام، فيوهم أن المذكر مؤنث والمفعول فاعل، وأشبه ذلك من الألفاظ التي أوزانها أوزان الجمع توهم الكثرة، مثل (قميمص أخلاق) (= قديم) وكذلك ما كانت بنيتها ما يدل على الإناث، أوهم في الشيء أنه أنثى، مثل (طلحة) و(الخليفة)، فاللفظ يختلف مفهومه ودلالاته باختلاف أشكال التصاريح، التأنيث والتذكير وضروب المجاميع، والحقيقة والمجاز ... ((وذلك أن اللفظ إذا لم يطابق المعنى))⁽¹⁾ أي يطابق المعنى المفرد له فقد يدل على معنى أكثر من واحد، سواء بالزيادة أم بالنقصان أي أن دلالاته لا تخلو على معنى أكثر من واحد، أما من قبل ما يؤخذ من قبل ما يؤخذ مفرداً، وإما من قبل ما يؤخذ مضموماً إلى غيره الذي بالزيادة والنقصان في حروفه ترتيباً وحركة يأتي من باب الصيغ الصرفية من نحو موازين الأفعال، وصيغ الجموع والمبالغة ... أما الذي يؤخذ مفرداً غير مضموم على غيره أي حملة على الحقيقة لا المجاز، وأما ما يؤخذ مضموماً إلى غيره فهو ما كان مشتركاً مثل لفظ (عين) أو يكون بطريق التضامن، كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان، أو دلالاته الالتزام كدلالة لفظ السقف على الحائط.

ب. مغالطات خارج القول: القول هو التلفظ بألفاظ صوتية تصل إلى أذن السامع، ومحملها كل التعبيرات اللفظية، ولكل لغة لها خصوصيتها في أصواتها وألفاظها وقواعدها في القول أو التلفظ. أما ما يكون خارج القول هو ما يتعلق بالمعاني المضمرة في الأذهان وعامة لكل البشر وفي هذه القصد يحدد أرسطو، ((المواضيع المغلطة من المعاني سبعة مواضيع))⁽²⁾ نعرضها بإيجاز لضيق المقام.

1- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة، ص 27.

2- نفسه، ص 27.

أحدهما: إجراء ما بالعرض مجرى ما بالذات، ومعنى العرض هو كل ما لا يقوم بذاته، أي أنه يفتقر إلى غيره في وجوده، أما الذات هو كل ما يقوم الموضوع ويلزمه اضطراراً، وهو جزء من الماهية ومرادف للضرورة، أي أن معناه ضد معنى العرض ويحدث تضليل الكائن بالعرض متى انفق أن يحمل شيء على شيء بالذات، ويتفق لأحد الشئيين أمراً بالعرض، فيحدث انقلاب في معنى الشئيين، فيؤخذ ما هو بالعرض وكأنه بالذات ((فإنه يظن أن ما بالعرض يوجد لأحد ذينك الشئيين بالذات))⁽¹⁾. والمثال على حسب التلخيص: زيد غير عمرو وعمرو إنسان فزيد غير إنسان. غيرية زيد لعمرو بالعرض لا بالذات فكان الغلط عندما حمل الغيرية عليهما بالذات، فأخطأ في كون زيد غير إنسان، في الوقت أن الإنسانية في كليهما بالذات لا بالعرض.

الثاني: التغليب في أخذ المقيد مطلقاً، حسب المعنى أو الصورة الذهنية أي أن الأخذ بهذين المتقابلين، يكون المقيد في مقابل المطلق، فالمقيد، وقع تحت تقيدات كثيرة، منها تقييد الزمان وتقييد المكان، والصفة والوضع والحال: فهو أيسر هذه التقيدات وهو نقيض المطلق المتحرر من كل قيد، أي لا يتوقف إدراكه على غيره، ويكون الغلط أو التغليب في أخذ المقيد مطلقاً، وبالعكس، والمثال عليه هو ((إن كان ما هو موجود متوهماً ليس بموجود، فما هو موجود فليس بموجود))⁽²⁾، وهذا القول يصدق إذا قيد أي قيد بمكان أي أنه ليس بموجود خارج الذهن، فهو موجود في الوهم أي أنه مقيد بالوهم، وبما أنه مقيد فهو ليس مطلقاً، وفي هذا الموضع يكون الشيء صادقاً، فالغلط الذي يكون في الخلاف بين المطلق والمقيد في المعنى يسيراً وخفياً ((وكلما كان الخلاف أخفى كان الغلط فيه أخفى))⁽³⁾ والعكس صحيح.

الثالث: الغلط الذي يقع من قلة العلم بشروط التبيكيت يحدد أرسطو هذا الصنف من المغالطات التي كثيراً ما تقع ((من عدم المعرفة بشروط القياس المنتج للتبيكيت))⁽⁴⁾ أي: الغلبة

1- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة، ص 25.

2- نفسه، ص 30.

3- نفسه، ص 30.

4- نفسه، ص 32.

بالحجة والبرهان، لا كما يريد السوفسطائيون، وهذا لن يتأتى إلا بالقياس الذي عرفه أرسطو بقوله: ((قول مؤلف من قضايا إذا سلم بها لزم عنها بالضرورة قول آخر))⁽¹⁾ نوع من الاستدلال يخضع لمبادئ وقواعد، والإخلال بها يؤدي إلى فساد القياس وعقمه، وسقوط البرهان.

يرى أرسطو أن من ضمن الجهل بشروط التبكيثات القياسية هو عدم معرفة قوانين التقابل، وخاصة فيما يتعلق بالتناقض والتضاد وما دخل تحتها، يقول الساوي في التناقض إنه ((نوع من التقابل يقع فيه اختلاف فضيتين بالسلب والإيجاب، بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداها صادقة والأخرى كاذبة))⁽²⁾، أي: إذا صدقت إحداها كذبت الأخرى. ومثاله: ج هي ب - كل ج ليس ب. إذا صدقت الأولى، (ج هي ب) كذبت الثانية (ج ليس ب).

أما التضاد فيه القضيتان المتضادتان لا تصدقان معاً، إذا سلمنا بصدق أحدها كذبت الأخرى بالضرورة، وإذا سلمنا بكذب أحدها فقد تكذب الأخرى وقد تصدق، نظراً لوجود وسط بين المتضادتين، تقول زيد طويل، زيد ليس طويلاً، زيد رُبُع. وكذلك فقير، ميسور الحال، غني، يقول الساوي في هذا الصدد: ((هذا القياس يستعمله المغالطون والجدليون على سبيل التبكيث))⁽³⁾، فإذا سلم الخصم بمقدمة تنتج من الأخرى نفيها بتضادها مع المسلم بها، لما في هذا النوع من احتمالات.

نكتفي بهذين الصنفين، من قانون التقابل، فهما الكفيلان لمعرفة ما جاء في مستعمل القياس، وهما الضمان لمعرفة ما يصدق وما لا يصدق وعدم هذه المعرفة يجرنا إلى التضليل، وكذلك عدم معرفة شروط النقيض هو الذي يكون موضع الغلط والتغليب ((ذلك أن النقيض ليس هو الذي يناقض في اللفظ فقط بل وفي المعنى))⁽⁴⁾، وهذا ما يحدث في القضايا أو في

1- د. محمد أحمد السرياقوسي: التعريف بالمنطق القياسي ص 197.

2- زيد الدين الساوي: البصائر النصرية، ص 121.

3- المرجع نفسه، ص 202.

4- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة، ص 32.

القضية الواحدة التي هي التعبير اللفظي عن الحكم بعد أن تربط بين لفظين كانا منفصلين إثباتاً أو نفيًا، وفي حمل محمولها على موضوعها، وتكون في هذه الحالة على أصناف منها قضايا مركبة، وقضايا شرطية، منها المنفصل، ومنها المتصل وقضايا موجبة وأخرى سالبة ... وقد تكون الألفاظ تناقض بعضها بعضا نكتشفها بيسر، ولكن الذي يعسر كشفه هو تناقض المعاني خاصة في القضايا المتقابلة كما وكيفًا، والمثال الذي يأتي به أرسطو هو ((أن يضع واضع أن هذا ضعف لهذا، فبين مبين أنه ليس بضعف))⁽¹⁾، فهذه قضية أصدرت حكماً ((ويكون قولنا فيه أنه ليس بضعف))⁽²⁾، وهذا الوضع فيه تناقض في المعنى، فالضعف يصدق عليه بجهة غير الجهة التي يصدق بها أنه ضعف، ((مثل أن يصدق أن الخط ضعف للخط من جهة الطول وغير ضعف من جهة العرض إذا كان الخط طول لا عرض له))⁽³⁾، والذي نريد أن نصل إليه هو أن الشيء الواحد بعينه قد يكون ضعفاً وليس بضعف، فإغفال جهة هذه المعاني يكون التبكيت مغالطياً في اللفظ والمعنى، ذلك أن المعنى صورة يحملها اللفظ، وما الألفاظ إلا أدلة على إثبات معانيها ترتبط مع الهدف الذي يقصده الإنسان من الأقوال والأفعال والأشياء، وهذا الهدف يعد من شروط التبكيت أو الاستدلال الصحيح، وخلافة يكون مصدر للغلط غير المقصود أو الغلط المقصود.

الرابع: التعليل الذي يقع من قبل موضع اللاحق، ويقصد لزوم حكم أمر ما، أي أن الحكم لحق به أمر ما أو حصل منه أمر ونشأ عنه، ويكون هذا الأمر حسياً أو عقلياً منطوياً على معنى، ومثاله الحسي ((أنه إذا كان عند الإنسان أن كل حامل منتفخة الجوف، قد يغلب على ظنه أن كل منتفخة الجوف حامل))⁽⁴⁾، وكذلك من ((يظن بالمرار مثلاً أنه عسل، لمكان الصفرة التي أحسها في العسل، ويظن بالأرض المبلولة أنها أمطرت، لأنه أحس أن الأرض الممطرة

1- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة، ص3.

2- نفسه، ص33.

3- نفسه، ص33.

4- نفسه، ص35.

مبلولة⁽¹⁾، وكل هذا ليس بصحيح، جاء فيه التغليف من اللاحق أي ما يلحق به حكم الأول، وتابعه الحكم الثاني، جاء الحكم الأول أن كل ما لونه أصفر غسل، وهذا (المرار) لونه أصفر تم لحقه بالحكم الثاني، وهو: إذن هذا غسل، ومصدر الخطأ هو أن: هذا المثال جاء من الضرب الثاني من القياس، فيه الفضية الأولى (الحكم) كلية موجبة، والقضية الثانية (الحكم) كلية موجبة أيضاً، والحد الأوسط (الصفرة) جاء في الطرفين، والقاعدة التي تخص هذا الضرب نقول: لا أنتاج من موجبتين في هذا الشكل أي أنه لا ينتج غير السوالب، وخلاف هذا يكون خاطئاً⁽²⁾، وقس على هذا المثال بقية الأمثلة.

أما ما يخص الأمر العقلي في موضع اللاحق، فهو يتسق صورياً مع الأمثلة الحسية، ويختلف عنها مادياً، والمثال الذي يعرضه أرسطو، جاء حسب موقف الفيلسوف مليسوس (ت ق 5 ق.م) الرافض للوجود الحسي، في قوله: ((إن الكل ليس له مبدأ))⁽³⁾ ويقصد الكل هو المشتمل على كل ما هو موجود في الزمان والمكان، أما المبدأ يقصد به العلة الكافية لوجود الشيء، والصحيح والصادق أن كل متكون لازم بالضرورة أن يكون له مبدأ أولياً يتكون منه، والخطأ الذي وقع فيه القضية أنه ((صح له عكس نقيضه: وهو أن ما ليس بمتكون فليس له مبدأ))⁽⁴⁾ والكل أو ((العالم ليس بمتكون فأوجب ألا يكون له مبدأ))⁽⁵⁾، فأوجب لهذا القول أن العالم غير متناهي، فهذا الغلط وقع من جهة العقل لا من جهة الحس بسبب قياس الإلحاق أو الإلزام، وهذا الإلحاق أو الإلزام ليس ضرورياً.

الخامس: المصادرة على المطلوب، تتعلق هذه المصادرة بالقياس المكون من مقدمتين ونتيجة⁽⁶⁾، وعليه تكون المصادرة على المطلوب جزءاً من مقدما البرهان المراد به إنتاجه وهي:

1- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة، ص36.

2- د. محمد أحمد السرياقوسي، التعريف بالمنطق الصوري، ص262.

3- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة، ص37.

4- نفسه، ص37.

5- نفسه، ص37.

6- ينظر ص2 من هذا البحث.

((المغالطة التي تقع فيها عندما نحاول أن نبرهن على حقيقة قضية بالقضية نفسها))⁽¹⁾ بمعنى أننا نصدر ما يجب أن نبرهن عليه إلى المقدمات، وبذلك تكون النتيجة تحصيل حاصل على نحو صريح أو على نحو ضمني في المقدمات، والمثال عليه هو: كل إنسان بشر، وكل بشر ضحّاك، فكل إنسان ضحّاك، وهذا هو المطلوب، والمغالطة هنا واضحة بسبب الألفاظ المترادفة في البشر وإنسان، فالمقدمة الكبرى والنتيجة شيء واحد.

السادس: أخذ ما ليس بعلة للنتيجة على أنه علة لها والعلة كما هو معروف هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، فهي قوة مؤثرة وجوداً وعدمًا، وبمعنى آخر أن العلة ومعلولها لا ينفكان ولا ينفصلان عن بعضهما بعض، فلا يمكن تصور معلول بدون علة، والعكس صحيح. هذا الضرب يكون من الأمكنة المغلطة في القياس وذلك ((إذا أخذ في القياس مقدمة ما تلزم عنها نتيجة كاذبة، فأوهم الآخذ أن النتيجة إنما لزمّت عن تلك المقدمة))⁽²⁾، وهذا كثيرا ما يعرض في القياس السائق إلى المحال وهو ما ينتج الكذب والاستحالة، والقول الوخيم، والمثال عليه هو ما يعرضه أرسطو، وهو، قول القائل: إنه ليس النفس والحياة شيئاً واحداً، ثم الفاعل مبرهنًا على علة هذا القول: إذا كانت النفس والحياة شيء واحدًا وإذا كانت أصناف الكون مضادة لجميع أصناف الفساد فلكل صنف يقابله ويضاده من أصناف الكون ما يخصه، والموت فساد ما فله صنف يقابله ويضاده هو الحياة، وبما أن الحياة كون ما والحياة هي ما كان وفرغ، والكون هو ما يتكون، فما يتكون فقط كان، إذن النفس والحياة شيئاً واحدًا، فالقائل وقع في الخطأ في تعليقه، فإذا لم يبلغ مقصده من إنتاج ما قصد، وكان مقصده أن يثبت: أن الحياة والنفس ليستا شيئاً واحدًا، فكان تعليقه بالكون والعدم، وهما ليستا بعلة وذلك فإن دل الكون على الوجود بعد العدم دل الفساد على العدم بعد الوجود، فالعدم والكون كلاهما وجود، وكذلك الحياة كون فهي وجود والنفس أيضاً كون فهي وجود، وإذا جرينا القائل في برهانه يكون قوله الوجود غير موجود، وهذا ضرب من القول الوخيم والتبكيئات المضلة.

1- د. مجّد أحمد السرياقوسي، التعريف بالمنطق الصوري، ص391.

2- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة، ص39.

السابع: التعليل الذي يعرض من قبل أخذ المسائل الكثيرة مسألة واحدة، أي تكون فيه جميع المسائل في مسألة واحدة، أي أن السائل يضع سؤالاً متضمناً لعدة مسائل ويطلب الإجابة بجواب واحد للمسائل بعد الجمع ((في حين أحكام المسائل تختلف ولا تحتل جواباً واحداً. فينتج عن ذلك الحال))⁽¹⁾، وتكون مباكنه سوفسطائية، وهذا الضرب من التعليل كثيراً ما تقع في سلك القضاء والمحاكمات، والمثال عليه في قول المحقق للمتهم: أنت تاجر مخدرات ولص وتغري الناس على التمرد، فهذا حدث أم لم يحدث؟ فإذا أجاب المتهم بأن هذا حدث، أو أجاب بأن هذا لم يحدث وكان قد فعل الواحد دون الآخر، فإن ذلك يحدث عنه أغلوطة وخرج للمتهم، من خوف الزيادة في العقوبة.

يصل عدد الأغاليل التي مصدرها اللغة على المستويين اللفظي والمعنوي، حسب وضع أرسطو إلى ثلاثة عشر موضعاً ستة لفظية وسبعة معنوية، الأولى أطلق عليها أغاليل في داخل القول، والثانية أطلق عليها أغاليل خارج القول ومن هذين الصنفين في القول تشكل السفسطة وما يتقاطر معها من تبكيت مضللة وتشنيع، وسوق الكلام إلى الكذب والهذر وإحراج المخاطب، والتمويه على الخصم أو المخاطب

وكل هذا يرجع إلى الجهل بطرائق القياس الصحيح من طرف وإلى الجهل من طرف آخر باللغة وبألفاظها ودلالة معانيها وصورة تركيبها وقواعدها العامة.

1- د. جعفر آل ياسين، المنطق السنوي، ص 131.

خاتمة:

نصل إلى أن ظاهر السفسطة لم تكن ظاهرة برزت فجأة في بلاد اليونان، بل مهدت لبروزها عوامل عدة، أقواها العامل الاجتماعي والعامل السياسي فهما عاملان متداخلان ومتكاملان، لا ينفك أحدهما عن الآخر أثراً وتأثيراً.

أما بخصوص العامل الاجتماعي فإنه يحمل بين طياته أزمة في الأخلاق الاجتماعية وذلك بسبب ما تركته الحروب المديدة في أواخر القرن الخامس ق.م بين الفرس واليونان من خسارة في الممتلكات والأرواح انعكس على حالة الأفراد اقتصادياً ونفسياً، فبدأ المواطن اليوناني شغوفاً بامتلاك أكبر قدر من المال والثروة بأي طريقة كانت: وهذا لن يتسنى إلا برفض الأخلاقيات والشك في كل القيم ونبذها.

أما العامل السياسي تمثل في نجاح الشعب في صراعه مع طبقة النبلاء، التي كانت لها سيادة البلاد، إلى جانب إصلاحات بيركلس (ت. 429 ق.م) الدستورية، فكانت الديمقراطية التي أتاحت الحرية على مختلف أبعادها للشعب اليوناني وأصبح كل مواطن في اليونان مالكاً لحرية الرأي وحرية التعبير، وكل مواطن يطمح أن يكون سياسياً ومشرعاً ورأساً في الدولة، وهذا ما جعل السوفسطائيون يتناثرون في أنحاء اليونان يعلمون الحكمة الممّوهة على مستوى الفلسفة، والتبكيئات المضللة على مستوى المنطق.

نتائج البحث:

نحوصل نتائج البحث على محورين:

الأول: المحور المعرفي، سيادة الروح الفردية وتغلغلها في كل مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بفضل نفشي الديمقراطية وتفكك قيمة رابطة الدم، وبهذا أصبح الفرد هو المقياس الوحيد والأول والأخير في الحكم على الأشياء، واختلط ما هو ذاتي بما هو موضوعي، أي ما يجب أن يكون في محل الموضوع فرضي بهذا الخلط، وأن يكون في محل ما هو ذاتي، فلا وجود لحقائق ثابتة ومطلقة، بل ما هو موجود متغير والحقائق نسبية، وأنا الحقيقة كما يراها الواحد لا كما يراها الآخرون.

الثاني: المحور النفسي أو السيكلوجي: فيه يظهر السوفسطي أو المشاغبي، بصورة الأثاني المغرور بالتفوق والغلبة، والمالك الوحيد للحقيقة، فالحق ما يراه هو لا ما يراه الآخرون. بمجمع المحورين (المعرفي والنفسي) تكون ظاهرة السفسطة وما ألتبس بها، لا زالت مصاحبة لأصحاب النزاعات التعصبية الانفعالية في كل زمان ومكان، وعلى مختلف مناحي الحياة ومستوياتها. إنها الفوضى الفكرية التي تبرز صورتها فيما هو حسي سلوكي.

المصادر والمراجع

- 1- أرسطو طاليس، الخطابة، تحقيق عبدالرحمن بدوي، دار القلم- بيروت 1979.
- 2- إمام عبدالفتاح إمام، محاضرات في المنطق، دار الثقافة للنشر - القاهرة 1992.
- 3- جفر آل ياسين، المنطق السينوي، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط 1983.
- 4- الخوارزمي، مفاتيح العلوم، دار المشرف العربي - بيروت (د.ت)
- 5- ابن رشد، تلخيص منطق أرسطو، طويبي وسوفسطيقي (مجلد 6، 7) تحقيق، د. جبرار جهامي، دار الفكر اللبناني - بيروت، ط، أولى 1992.
- 6- زين الدين الساوي، البصائر النصرية تحقيق. د. رفيق العجم، الفكر اللبنانية - بيروت ط 1993.
- 7- طه حسين، نظام الاثنين، دار المعارف - مصر 1963.
- 8- عبدالرحمن بدوغة المنطق الصوري والرياضي، وكالة المطبوعات - الكويت، ط الخامسة 1981.
- 9- عبدالرحمن بدوي، منطق أرسط (3 أجزاء) تحقيق، دار القلم - بيروت 1980.
- 10- عبدالرحمن بدوي، ربيع الفكر اليوناني النهضة المصرية - القاهرة، ط الرابعة، 1969.
- 11- الفارابي، إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، الأنجلو المصرية، ط الثانية، 1968.
- 12- أبو الوليد بن رشد، تلخيص السفسطة، تحقيق محمد سليم، دار الكتاب - القاهرة 1972.
- 13- محمد أحمد السرياقوسي، التعريف بالمنطق الصوري، دار الثقافة - القاهرة (د.ت).
- 14- أبو نصر الفارابي، كتاب الألفاظ، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق - بيروت، ط الثانية، (د. ت).
- 15- يوسف الصديق، المفاهيم والألفاظ، الدار العربية للكتاب - ليبيا، تونس، ط الثانية، (د.ت).